

## بيان صحفي

### الارتفاع الجنوني في أسعار الوقود هو لعنة صندوق النقد الدولي والنظام الرأسمالي الفاسد

بينما يعاني عامة الناس من ارتفاع أسعار السلع الأساسية ومن ارتفاع كبير في تكاليف المعيشة، قامت حكومة حسينة، المنغمسة في الفساد، برش الملح على جراحهم من خلال رفع أسعار الوقود ليلة الجمعة بنسبة تصل إلى ٥١,٧٪، ليصبح سعر لتر الأوكتان الآن ١٣٥ تاكا (١,٤٣ دولاراً أمريكياً) والذي كان قبل ذلك ٨٩ تاكا. كما تمت زيادة سعر البنزين إلى ١٣٠ تاكا (١,٣٧ دولاراً أمريكياً) بعد أن كان ٨٦ تاكا، وارتفع سعر الديزل والكيروسين من ٨٠ تاكا إلى ١١٤ تاكا، وكل ذلك بسبب تطبيق وصفة صندوق النقد الدولي بإلغاء ما يسمى بدعم الوقود لتطبيق حزمة الإنقاذ البالغة ٤,٥ مليار دولار، بينما تختبئ الحكومة العلمانية وراء الأكاذيب والخداع، وقد رفعت الحكومة الأسعار بشكل جنوني بذريعة الاتجاه التصاعدي في أسعار الوقود في الأسواق الدولية، في حين انخفض سعر النفط مرة أخرى في الأسواق العالمية في الأسابيع الأخيرة مع تصاعد مخاوف الركود. وعلاوة على ذلك، وفي ٢٧ تموز/يوليو، ادعت الشيخة حسينة أن بنغلادش لا تستورد البنزين والأوكتان لأن البلاد تحصل عليها كمنتجات ثانوية من استخراج الغاز. وبعد أسبوع واحد فقط من هذا الادعاء، رفعت حكومتها الكاذبة سعر هاتين السلعتين أيضاً والحقيقة هي أن شركة بنغلادش للبترول (BPC) قد حققت ربحاً قدره ٤٨,١١٩ مليار تاكا منذ السنة المالية ٢٠١٤-٢٠١٥ من خلال بيع مشتقات النفط للناس بسعر أعلى من الأسواق العالمية، وقد استخدمت حكومة حسينة الرأسمالية هذه الأرباح في مختلف مشاريع النهب الضخمة، كما لم يتمكن وزراؤها الوقحون من إنكار هذه الحقيقة. ولتمويل نهبهم باسم التنمية، فإنهم الآن يمتصون دماء الناس عن طريق رفع أسعار الوقود. وستعاني قطاعات الطاقة والنقل والزراعة الآن أكثر من غيرها بسبب اعتمادها الكبير على الديزل والكيروسين، وسيؤدي ذلك إلى ارتفاع في تكاليف المعيشة الإجمالية، ما سيزيد من مشاكل الفقراء والطبقة الوسطى.

دائماً ما تغتتم المؤسسة الرأسمالية سيئة السمعة المعروفة بصندوق النقد الدولي الفرصة لفرض الأجنداث الاستعمارية وفرض السياسة الرأسمالية للخصخصة التي شلت اقتصادنا، ولا سيما قطاع الطاقة. ووفقاً لسياسة صندوق النقد الدولي، لم تستثمر جميع الأنظمة العلمانية المتعاقبة أبداً في إدارة الطاقة الحكومية (BAPEX) وتسمح للشركات الاستعمارية الأجنبية مثل شركة Chevron و Conoco Phillips وغيرها، لنهب النفط والغاز الذي نملكه بموجب عقد شراكة الإنتاج (PSC). وقد سلّمت الحكومة قطاع توليد الطاقة إلى الشركات الأجنبية الجشعة مثل شركة Palli و Biddut المملوكة لشركة أمريكية، والشركات المحلية مثل شركة Summit Group. وفي

الماضي، كان المستعمرون يغزون هذه البلاد من أجل الموارد الطبيعية والمعادن، ولكن اليوم في "العالم الحر"، تقوم مؤسسات مثل صندوق النقد والبنك الدوليين بالتعاون مع الحكام الروبيضات بنهب موارد البلاد ورهن سيادتها في مجال الطاقة، حتى تظل دائماً معتمدة على الكفار. لذلك، نرى أن النخب الحاكمة الفاسدة والمدعومين من الغرب يجنون ثرواتهم من قطاع الطاقة من خلال برنامج الخصخصة الشرير التابع لصندوق النقد الدولي، بينما يعاني عامة الناس من زيادة أسعار الوقود المتزايدة باستمرار. وبالتالي، وبطبيعة الحال، لا يضغط صندوق النقد الدولي على الحكومة للتوقف عن توفير "رسوم السعة" لصالح نخبة الرأسماليين، بل يفرض على الحكومة رفع ما يسمى بالدعم عن الوقود الذي يجعل الحياة أكثر قسوة على الناس، وقد تجاوز عملاء المستعمرين من الحكام كل الحدود، فهم يطبقون بإخلاص تعليمات أسيادهم الذين لا يلتفتون إلى معاناة الناس، وقد أصبح جميع الناس رهينة بيد هؤلاء القادة المتوحشين وضحية نظامهم الرأسمالي القمعي، وقد حان الوقت للتخلص من هذا القمع المدعوم من الغرب.

**أيها الناس:** عليكم أن تطالبوا بإقامة الخلافة الراشدة على منهاج النبوة؛ لأنها هي وحدها القادرة على إخراج الناس من هذا البؤس. ولن تحتاج الخلافة إلى دعم قطاع الطاقة، لأن الطاقة والمعادن تُعدّ من الملكيات العامة في الإسلام، وسيتمكن جميع الناس من الوصول المباشر إليها بتكلفة منخفضة أو مجاناً. وبطبيعة الحال، لن يكون هناك مجال لخصخصة هذه الموارد لضمان الاستفادة القصوى للأثرياء من خلال سرقة أموال الناس. ونظراً لتطلع الخلافة إلى أن تكون قوة عظمى، فإنها ستبني مبادرات لتحقيق الاكتفاء الذاتي من الطاقة من خلال برنامج تنمية القدرات السريعة. ومن خلال استغلال الطاقة ستركز الخلافة على التصنيع المستقل للألات والمحركات للزراعة والبناء والصناعة والقوات المسلحة. كما ستنظم الخلافة اقتصادها وفقاً لأحكام الشريعة، ولن تسمح للمستعمرين أو مؤسساتهم مثل صندوق النقد والبنك الدوليين بالتدخل في الشؤون الاقتصادية للدولة، ولن يلجأ الخليفة أبداً إلى هذه المؤسسات الاستعمارية، لأن الخلافة لن تفسح المجال أبداً للنظام النقدي القائم على الدولار. وسوف يقوم الاقتصاد على السلع والخدمات الحقيقية، وسيتم دعم العملة بالذهب والفضة. لذلك، لن يكون هناك مثل هذا التضخم أو ارتفاع مفاجئ في أسعار السلع الأساسية، لقد أوصلنا النظام الرأسمالي إلى حافة الهلاك، وجعلنا مدينيين للقوى الغربية وجلب علينا البؤس، ولكن إذا كنا نعتمد على الله وحده، فقد وعدنا سبحانه وتعالى بتمهيد الطريق أمامنا للخروج من هذا البؤس، قال تعالى: ﴿فَمَنْ اتَّبَعَ هُدَايَ فَلَا يَضِلُّ وَلَا يَشْقَى﴾.

**المكتب الإعلامي لحزب التحرير**

**في ولاية بنغلادش**